عرض كتاب

أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية*

تحرير: فارس ثابت بن جرادى
صندوق النقد العربى
يونيو ٢٠٠٠

الكتاب من أحدث الإصدارات ويضم وقائع الندوة الاقتصادية التى أقيمت من ٥ –٦ مايو ١٩٩٩ بأبوظبى وهى حلقة من سلسلة الندوات المتخصصة التى ينظمها صندوق النقد العربى لمناقشة إحدى القضايا الاقتصادية الدولية الراهنة وتدارس آثارها على الاقتصادات العربية.

١- المقدمة

إن انطلاق اليورو وما يؤدى إليه من تعزيز مكانة الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى ووزنه فى إطار الاقتصاد الدولى أدى إلى انعكاسات هامة وبعيدة المدى على الاقتصادات العالمية بصفة عامة والاقتصادات العربية وبصفة خاصة تلك التى ترتبط بدول الاتحاد.

١-١ فعلى المستوى العالمى

أدى استحداث اليورو إلى أن تصبح أرض اليورو وهى التى تتكون من إحدى عشرة دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبى هى المنطقة الرائدة فى التجارة العالمية إذ بلغ نصيبها من حجم التجارة العالمية ١٥,٧% عام ١٩٩٧ بينما بلغ نصيب الولايات المتحدة ١٢,٦% واليابان ٧,٧% لنفس العام كذلك أصبحت منطقة اليورو ثانى أكبر منطقة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة ذلك أن نصيبها من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بلغ ١٥% عام ١٩٩٧ بالمقارنة مع ٢٠,٢% للولايات المتحدة، ٧,٧% لليابان فى نفس العام.

وإذا أخذنا جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والبالغ عددها ١٥ دولة بعين الاعتبار مع تعداد سكانها البالغ ٣٧٠ مليون نسمة تحتل دول الاتحاد المركز الأول بين المناطق الاقتصادية العالمية.

وبالإضافة إلى هذا فقد أدى استحداث اليورو إلى حدوث تغيرات بعيدة المدى فى الأسواق المالية العالمية إذ أصبحت أرض اليورو

---

* إعداد: سهير إبراهيم ــ أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر.

تمثل ثانى أكبر سوق مالى عالمى. ولهذا أدى إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى إلى بروز هياكل جديدة وقدرات اقتصادية كامنة بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة التى حدثت فى هياكل الأسواق وأبعادها فى جميع أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى فقد صاحب هذا التأثير الكمى لليورو على الاقتصاد العالمى تأثيرات نوعية لا تقل أهمية إذ أصبح واضحاً أن الثقل الاقتصادى والسياسى لهذه المنطقة أكبر بكثير من مجموع الثقل الاقتصادى الفردى للدول الإحدى عشرة الأعضاء فيها. كما ساعد استحداث اليورو على حماية أوروبا من الاضطرابات فى الأسواق المالية العالمية.

إلا أنه يتعين عدم إعطاء التغيرات الحديثة فى سعر الصرف بين الدولار واليورو وزناً أكبر مما يجب. فالقوة النسبية للدولار تعكس أساساً المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية فى الولايات المتحدة وأوروبا وتوقعات أسعار الفائدة المتصلة بها فى الأسواق.

١-٢ وعلى مستوى الدول العربية

ساد اتفاق عام على أن الآثار المتوقعة لانطلاق اليورو على الاقتصادات العربية ضئيلة ويصعب التعبير عنها كمياً وبشكل محدد. ويرجع ذلك إلى أن هذه الآثار ليست كلها ذات طبيعة واحدة، فمنها ما يعتبر آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة ومنها ما يعتبر آثاراً ساكنة تظهر بصورة آنية عند انطلاق اليورو، وأخرى متحركة تظهر مع مرور الوقت بصورة متدرجة نظراً لارتباطها بأمور أخرى كالسياسات المتبعة للتكيف مع هذا الحدث.

٢- أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية

لقد سلطت الأضواء فى الندوة على مواضيع أساسية تتعلق بالأتى:

- الانعكاسات الاقتصادية الكلية المتوقعة لليورو على اقتصاديات الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى.
- أثر اليورو على تجارة وموازين مدفوعات الدول العربية.
- أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربى.

– انعكاسات اليورو على سياسات الاستثمار وإدارة الأصول.
– التعاون النقدى العربى والدروس المستفادة من انطلاقة اليورو. وسوف نتناول كلاً منها بشئ من التفصيل.

٢-١ الآثار الاقتصادية الكلية

إذا استعرضنا هذه الآثار الكلية التى يتوقع حدوثها على الاقتصادات العربية نتيجة لاستحداث اليورو نجد أن اليورو سوف يكسب الاقتصادات الأوروبية بمرور الوقت مزيداً من القوة. وبالتالى سيكون من الضرورى للدول العربية أن تتسم بأقصى درجة من المرونة. فيتعين عليها لتحقيق هذا الهدف تقوية علاقاتها التجارية البينية وتكثيف جهودها من أجل تصحيح اقتصادياتها.

والتأثير المتوقع لليورو على نمو السوق الأوروبية للصادرات العربية يتمثل فى:

٢-١-١ زيادة حجم الواردات

ذلك أن امتداد المكاسب الإنتاجية لتشمل مناطق أخرى غير أوروبية من شأنه أن يزيد حجم الواردات. وتشير إحدى دراسات الصندوق ١٩٩٧ إلى احتمال زيادة النشاط الاقتصادى الأوروبى بمعدل ١% فى المدى القصير والمتوسط (٢٠٠١ – ٢٠٠٣) وبمعدل ٣% فى المدى الطويل (٢٠١٠). فإذا افترضنا درجة معقولة من المرونة فى الواردات وبالتالى الواردات من الدول العربية بما يتراوح بين ٢ – ٦% خلال الفترة فسوف تستفيد الدول العربية من النفاذ إلى سوق أكبر.

٢-١-٢ صعوبة التعامل مع الموردين غير الأوروبيين

وإذا ما كانت مكاسب الإنتاجية فى أوروبا ستؤدى إلى سوق أكبر للواردات ومنها الواردات العربية إلا أنها ستجعل السوق أكثر صعوبة فى التعامل مع الموردين غير الأوروبيين الذين سيتعرضون لتقلبات أسعار صرف عملاتهم الوطنية أمام اليورو. وعلى هؤلاء الموردين الخارجيين تخفيض التكاليف أو تحسين نوعية المنتجات لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من النمو المتوقع فى سوق اليورو.

٢-١-٣ الدول العربية المستفيدة من اليورو

أما الدول التى تستفيد من نمو اليورو فهى تلك الدول التى تتميز بالآتى:

(أ) الانفتاح النسبى الاقتصادى والارتباط بأوروبا من خلال علاقات تصديرية متطورة.
(ب) التمتع بميزة نسبية فى المنتجات الحساسة لمستوى الدخل وخاصة السلع المصنعة.

ولكن سوف يكون انتشار آثار النمو الاقتصادى الأوروبى السريع محدوداً فى الاقتصادات المنغلقة والتى تعتمد على قاعدة صغيرة من الصادرات، حتى ولو كان جزءاً كبيراً من هذه الصادرات يذهب للسوق الأوروبية.

وتأتى دول المغرب العربى على رأس الدول المستفيدة حيث تمثل صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبى ٢٠% من إجمالى الناتج المحلى. وفيما عدا دول المغرب هناك دولتان خليجيتان تمثل صادراتهما إلى الاتحاد الأوروبى أكثر من ٥% من إجمالى الناتج المحلى وهما الكويت والسعودية. أما من حيث كثافة التصنيع فتحتل كل من تونس والمغرب المرتبة الأولى بصادراتهما من السلع المصنعة التى تمثل ما يقرب من ٦٠% من إجمالى الصادرات، تليهما مصر والأردن حيث تمثل الصادرات المصنعة حوالى ٣٠% من حجم الصادرات الكلية.

ونظراً لاحتمال أن يؤدى استخدام اليورو إلى نتائج متضاربة، فمن ناحية يؤدى إلى توسيع السوق المحتملة لكافة الواردات بما فيها الدول العربية، بينما يؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة القدرة التنافسية للموردين الأوروبيين على تلبية الطلب على الواردات، يكون من العسير قياس الأثر الكلى لاستخدام اليورو على صادرات الدول العربية وإجمالى الناتج المحلى. إلا أنه يمكن باستخدام الأدلة القياسية التى تحدد مدى الحساسية التاريخية لصادرات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قياس هذه الآثار المتوقعة.

والملاحظة الأخيرة بشأن التجارة العربية مع أوروبا هى أن اتفاقيات الشراكة واستحداث اليورو توفر فرصة الوصول إلى سوق أوروبية أكبر بينما تتطلب فى نفس الوقت تحسين القدرة التنافسية العربية فى قطاع السلع التى يتم الاتجار فيها.

٢-١-٤ آثار استحداث اليورو على الأسواق المالية

تعتبر الأسواق المالية من القنوات الهامة التى تؤثر على الاقتصادات العربية فمن المعروف أن حوالى ثلث الديون الخارجية المستحقة على الدول العربية تقوّم بعملات اليورو. كما تمثل مدفوعات الفائدة المستحقة عليها نحو ٦% من الإيرادات الخارجية الجارية.

وفى ضوء هذه المعطيات نجد أن الدول العربية قد استفادت من استحداث اليورو فى انخفاض أسعار الفائدة الأوروبية. ولابد وأن يؤدى هذا الانخفاض والتقارب بين أسعار الفوائد الأوروبية إلى تحقيق وفر هائل فى تكاليف خدمة الديون المستحقة على الدول العربية.

وتباينت الآراء حول آفاق المستقبل بالنسبة لأسعار الفائدة فقد يرى البعض أن اليورو سوف يسمح بانخفاض إضافى فى أسعار الفائدة، بينما اعتقد البعض الآخر أن ضعف اليورو قد يؤدى إلى زيادة أسعار الفائدة.

وفى بعض الحالات قد يكون لليورو إسهام فى تنمية الاستثمارات، وسوف يكون الفوز بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة من نصيب الدول القادرة على الوصول إلى الأسواق الأوروبية وكذلك الأسواق الأخرى فى المنطقة التى تنتمى إليها.

وإذا كان التقدم نحو التكامل التجارى فى المنطقة سيساعد على تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن تحقيق هذا الهدف يعتمد على الأخذ بالإصلاحات الهيكلية فى الدول العربية. ومنها تبسيط الإطار التنظيمى وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام وزيادة فعالية النظام القضائى وزيادة الحوافز لتحسين أداء الاستثمار وغيرها، وبالمثل يمكن أن تؤدى زيادة المنافسة داخل أوروبا إلى قيام البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بتوسيع نطاق عملياتها لتشمل المناطق المجاورة بما فى ذلك العالم العربى. ويتحقق ذلك من خلال تحرير التجارة فى الخدمات المالية وإن كان سيشكل خطراً على الدول العربية التى تعمل وفق أنظمة غير متطورة أو تعوزها المرونة

وبالتالى يجب العمل على تدعيم وتحديث البنوك العربية حيثما تتطلب الضرورة.

٢-١-٥ أثر استحداث اليورو على أنظمة الصرف العربية

أن معظم الدول العربية تأخذ بأداة اسمية لربط العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية المرجحة تجارياً حيث تقوم العملات التى تولد عنها اليورو بدور كبير فى هذا المجال، وتتضمن هذه المجموعة المغرب وتونس.

وبالنسبة لمجموعة كبيرة من الدول العربية الأخرى تستهدف سياسة سعر الصرف سواء كانت فى إطار الربط المعلن عنه أو غيره من الترتيبات – المحافظة على استقرار السعر الاسمى للعملة مقابل الدولار الأمريكى. ومن بين هذه المجموعة تقوم دول مجلس التعاون الخليجى وليبيا وسوريا بربط عملاتها تماماً بالدولار. بينما لجأت كل من مصر والأردن إلى سياسة التدخل لاستقرار العملة الوطنية أمام الدولار. أما الجزائر فبدأت فى انتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف يحكمها تنويع النشاط الاقتصادى والرصيد الاحتياطى.

ولا يجب أن يؤدى استحداث اليورو بالضرورة إلى نتائج فورية على سياسات سعر الصرف فى الدول العربية. ففى معظم الدول التى تطبق نظام الربط لم يتجاوز الأمر استبدال العملات الأجنبية فى السلعة بالعملة الموحدة الجديدة مع إعطاء اليورو وزناً مركباً على أساس أوزان العملات الأوروبية السابقة.

وفى حالات أخرى سوف يمكن الإبقاء على سياسة سعر الصرف المتبعة دون تغيير وقد لا يؤدى استحداث اليورو إلى تغيير سياسات سعر الصرف المتبعة ولكنه قد يؤدى إلى التعجيل بعملية التكامل الاقتصادى بين أوروبا والعالم العربى الذى يمكن فى حد ذاته أن يؤدى إلى التأثير على أسعار الصرف.

أما تأثير التحولات فى سعر صرف اليورو أمام الدولار على خدمة الدين (ثلث الديون الخارجية العربية مقومة بالعملات الأوروبية والثلث الآخر مقوم بالدولار الأمريكى) فتتم من خلال مؤشرات خدمة الدين مثل

نسبته إلى الصادرات، ونمط التجارة، ونظام سعر الصرف المطبق.

وعموماً فإن زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن تؤدى إلى مشاكل فى الدول العربية التى تقوّم ديونها الخارجية بعملة مختلفة عن عملة إيرادات التصدير. وتميل التوقعات إلى ترجيح كفة زيادة تكاليف خدمة الدين نسبياً إلى إيرادات التصدير.

٣- أثر اليورو على تجارة وميزان مدفوعات الدول العربية وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى

من المحتمل فى القريب استخدام اليورو فى اتمام معاملات جانب كبير من تجارة دول الشرق الأوسط التى لها حدود مع الاتحاد الأوروبى وكذلك دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وستجد الدول العربية نفسها فى حاجة إلى مناقشة الآثار المترتبة على اقتصادياتها وموازين مدفوعاتها إذا استمرت عائدات الصادرات تقوّم بالدولار بصورة أساسية فى حين أن الإنفاق على الواردات بتم بصورة متزايدة باليورو.

وفى هذا الصدد سيكون من المهم التعرف على سياسة دول مجلس التعاون الخليجى وما إذا كانت ستعمد إلى تقويم نسبة أكبر من تجارتها مع أوروبا باليورو. فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لهذه الدول من ناحية الواردات (٣٣,٩%) وثانى أكبر شريك بعد آسيا فى جانب الصادرات (١٧,٨%).

وفيما يتعلق بالآثار على موازين المدفوعات حينما تكون الصادرات والواردات مقوّمة بعملات مختلفة، وهل من الممكن الاستمرار فى تسديد فواتير المعاملات النفطية بالدولار أو أن على الدول المنتجة للنفط أن تسدد تلك الفواتير بكل من اليورو والدولار؟ ومن جهة أخرى يمكن التنبؤ باتجاه واردات دول مجلس التعاون الخليجى من الاتحاد الأوروبى إذ أنه من المحتمل أن تتوسع فى استخدام اليورو ليصل إلى ما يزيد عن ٩٠%.

وسوف تمثل أسواق رأس المال والأسواق المالية العالمية مجالاً كبيراً أمام اليورو ومن المحتمل أن يؤدى استحداث اليورو إلى أكبر تغير هيكلى فى الأسواق المالية والواقع أن أكثر

من ٣/١ المحافظ العالمية مقومة باليورو حالياً بل أن حصة العملات الأوروبية فى المحافظ الاستثمارية قد ارتفعت بصورة كبيرة فى سائر أنحاء العالم فى السنوات الأخيرة من ١٣% عام ١٩٨١ إلى ٣٧% عام ١٩٩٥، وفى المقابل انخفضت الموجودات بالدولار فى هذه الفترة من ٦٧% إلى ٤٠%.

وبالنسبة لدول الشرق الأوسط فإنه من المحتمل أن تحدث فيها تطورات مماثلة فى محافظ الاستثمار. وطبقاً لدراسة للبنك الدولى يبلغ الاستثمار التراكمى الاجمالى لدول الشرق الأوسط خارج المنطقة ما يقدر بقرابة ٤٠٠ مليار دولار. وهنا أيضاً فإن أى تأثير على موازين المدفوعات وأسعار الصرف يعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت هذه الدول تستثمر بصورة أكبر فى اليورو على كيفية التطورات فى أسعار صرف الدولار واليورو والين. وفى حالة قيام دول مجلس التعاون الخليجى التى لم تجتذب حتى الآن إلا قدراً قليلاً من الاستثمار الأجنبى المباشر بتحرير الأسواق المالية لديها بصورة أكبر، فقد يؤدى ذلك إلى تأثير مماثل على اليورو وعلى موازين المدفوعات، وبذلك فإنه يمكن لهذه الدول أن تستفيد من العولمة بصورة أكبر مما هى عليه الآن.

وفيما يتعلق بدور اليورو فى النظام النقدى العالمى يتوقع بصفته عملة عالمية رئيسية أن يسهم فى إحداث قدر أكبر من الاستقرار فى أسعار الصرف خاصة وأن العديد من دول البحر الأبيض المتوسط ترتبط عملاتها باليورو أو بسلة تتضمن اليورو. وسوف يلعب اليورو فى المستقبل دوراً أكبر كعملة للاحتياطات الدولية. وفى حالة دول مجلس التعاون الخليجى فإن البنوك المركزية قد تجد من المهم الاحتفاظ بقدر أكبر من احتياطى عملاتها باليورو لتجارتها القوية مع أوروبا مما سيكون له تأثير ملموس على موازين المدفوعات.

وبعد عام ٢٠٠٢ سيكون لزاماً على دول مجلس التعاون أن تدفع باليورو مقابل وارداتها من دول منطقة اليورو ولكى تتجنب مخاطر سعر الصرف يجب على دول المجلس أن تكتسب كمية مماثلة من اليورو من صادراتها إلى أوروبا. وسيعتمد

المكسب أو الخسارة من تمويل تجارة الصادرات والواردات على القيمة النسبية لليورو وبعض العملات الرئيسية فى المعاملات التجارية لدول المجلس وقت التسوية. وسوف يؤدى اليورو كعملة عالمية والدعامة الثانية للنظام المالى بعد الدولار دوراً هاماً فى اقتصاديات دول المجلس فيما يتعلق بالآتى:

- نظام التجارة الخارجية.
- نظام الصرف.
- الاحتياطى الأجنبى.

٤- أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربى

٤-١ مظاهر الاندماج

تشكل أوروبا المجال الطبيعى لاندماج الدول المغاربية فى الاقتصاد العالمى وبحكم صغر حجم اقتصادها (لم يمثل مجموع الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول عام ١٩٩٧ سوى ٢% من مثيله للدول الخمسة عشر)، فإن هذه الدول تدور فى فلك القطب الأوروبى الذى تنجز معه أكبر حصة من مبادلاتها. وإذا كانت التجارة اليورو – مغاربية أساسية بالنسبة للاقتصاديات المغاربية فإنها فى نفس الوقت بعيدة عن أن تكون ذات أهمية للاتحاد الأوروبى على الأقل بالنسبة للفائض التجارى القائم لصالح دول الاتحاد. ولقد تمت تقوية هذا الاندماج بواسطة اتفاقيات التعاون أو الشراكة.

٤-٢ مظاهر الاختلال

إن تراجع الدول المغربية فى السوق الأوروبية يتناقض مع الصمود القوى لآسيا، ولذلك فإن اختلال التوازن فى المبادلات اليورو – مغاربية يبدو سائراً فى اتجاه التفاقم. ويرجع هذا الاختلال إلى أن أوروبا تعد المنطقة الرئيسية الشريكة للمغرب العربى فى وقت يحتل هذا الأخير مرتبة متأخرة فى مبادلات الاتحاد الأوروبى.

على العكس من هذا فإن صادرات أوروبا تتنامى تجاه المنطقة المغاربية، بينما تركد صادرات الأخيرة تجاه أوروبا بشكل يجعلها فى وضع عجز بنيوى. فالدول المغربية تتزود بنسبة ٥١,١% من السوق الأوروبية بينما لا تدخل من صادراتها فى اقتصاد دول المجموعة سوى

٢,٢% من مجموع مشتريات الاتحاد الأوروبى.

٤-٣ الاستثمارات

لا تمارس الدول المغاربية إلا قوة جذب ضعيفة للاستثمارات الموجهة للدول النامية. فعلى الرغم من أن الاستثمارات الأوروبية الموجهة إلى الدول المغاربية لا تمثل سوى حصة محدودة من استثماراتها فى العالم، إلا أن هذه الحصة تشكل بالنسبة للدول المغاربية النسبة الأساسية مما تستقبله من الاستثمارات الخارجية.

٥- أثر اليورو على سياسات الاستثمار وإدارة الدين فى الدول العربية

منذ أن حل الدولار الأمريكى محل الجنيه الإسترلينى فى المعاملات الدولية بعد الحرب الأولى فإن هذا الأمر لابد وأن يؤثر على الإدارة الرشيدة للأصول والخصوم العالمية للدول العربية، وتعتبر كيفية التعامل مع اليورو من الأمور شديدة الأهمية بالنسبة للدول العربية فهى فى علاقاتها التجارية والاقتصادية أقرب إلى أوروبا منها إلى أمريكا. فباستثناء النفط بلغت واردات الدول العربية عام ١٩٩٧ من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أكثر من ثلاثة أضعاف وارداتها من الولايات المتحدة وأكثر من ستة أضعاف وارداتها من اليابان.

ومع ذلك فإن اتجاه الدول العربية فى مجموعها بالنسبة للاستثمارات وإدارة الدين كان باتجاه الدولار أكثر منه نحو العملات الأوروبية. ويمكن تفسير ذلك بأهمية النفط وهو السلعة التى يجرى تحديد أسعارها والاتجار بها بالدولار. ومن جهة أخرى فإن منطقة التعامل بالدولار أكبر بكثير من منطقة التعامل باليورو.

أما بالنسبة لإدارة الاحتياطيات فإن احتياطيات الدول العربية تقدر بحوالى ٦٠ مليون دولار أى ما يمثل قرابة ٤% من الاحتياطيات العالمية. وبصورة عامة فقد أولى مديرو الاحتياطيات ثقلاً للدولار يقارب ٧٠% خلال معظم سنوات التسعينات. وخلال هذه الفترة لم يوجد ميل لحصة الدولار للهبوط. ويتوقع المراقبون أن الدولار قد يفقد جانباً من حصته فى

السوق نتيجة لاستحداث اليورو ولكن ليس فى البداية.

وفيما يتعلق بإدارة الدين فى الدول العربية نجد أن الجزء الأكبر من الديون الخارجية للدول العربية طويلة الأجل (الجزائر، مصر، المغرب، سوريا) مقوم بالدولار ويشكل حوالى ٤٠% من اجمالى هذه الديون ومن الصعب تغيير تركيبة هذه الديون فى المدى القريب. مع العلم بأن الديون بالعملات الأوروبية تشكل ٢٠% من مجمل الديون الخارجية للدول العربية. ومن المنتظر أن يسبق القطاع الخاص حكومات الدول العربية نحو سوق السندات الدولية المقومة باليورو.

٦- التعاون النقدى العربى والدروس المستفادة من انطلاقة اليورو

استهدفت الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادى العربى المشترك تحقيق التكامل النقدى فيما بينها، وباستثناء إنشاء صندوق النقد العربى فإن الجهود العربية قد توقفت عملياً قبل منتصف عقد الثمانينات دون الوصول إلى النتائج المرجوة. ومن الأسباب التى حالت دون توافر الظروف الأساسية لإظهار منافع التكامل النقدى العربى أن هياكل الانتاج فى الاقتصادات العربية غير متنوعة، كما أن الترابط فيما بينها ضعيف، فى الوقت الذى ارتفعت فيه المبادلات التجارية مع الأقطار غير العربية. ويرجع هذا إلى اختلاف الفلسفات التى قامت عليها جهود التنمية ما بين نهج التخطيط المركزى والنهج التحررى وبالتالى انعدمت الأرضية المشتركة التى يمكن الاستناد عليها.

أما بالنسبة للمجموعة الأوروبية فعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين اقتصادياتها من حيث الحجم ودرجة النمو وتوزيع الدخل والسياسات المالية والنقدية المتبعة وأوضاع المالية العامة ومعدلات التضخم والأوضاع الخارجية، فلقد ارتكزت على أوجه الالتقاء فيما بينها والتى تتمثل فى:

آلية السوق فى تخصيص الموارد، ووجود قطاع خاص حيوى، وقاعدة اقتصادية متنوعة، وتبادل تجارى كبير بين دول المجموعة، وقابلية عملاتها للتحويل. هذا إلى جانب الإرادة السياسية التى لعبت الدور الحاسم فى إنجاح التجربة.

ولعل أهم الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية والتى ساعدت على نجاحها هى:

- آلية سعر الصرف المتبعة التى شكلت لب النظام، واستهدفت تحقيق الهدفين الرئيسيين للمجموعة خلال المرحلة المعينة، وهما تنشيط التبادل التجارى بين دول المجموعة وتعزيز استقرار الأسعار المحلية.
- نجاح الوحدة الحسابية الأوروبية كعملة موازية. فقد تم إنشاء الوحدة لتعمل كمقياس لأسعار الصرف وكمؤشر لتباينها وكقاسم مشترك للحقوق والالتزامات داخل النظام وكوسيلة لتسديد وتحديد الأصول من الاحتياطيات لدى البنوك المركزية فى الدول الأعضاء. ويرجع نجاح الوحدة فى القيام بهذا الدور إلى نجاح تجربة النظام النقدى الأوروبى الذى تشكل الوحدة أحد محاوره الرئيسية وتقبل الأسواق التعامل بها. هذا وتعتبر التجربة الأوروبية فريدة من نوعها لما توافرت لها من إمكانية الاستمرارية والتوصل للعملة الموحدة كما أنه من الممكن لعدد من الدول أن تسعى للاحتذاء بها.

بحوث اقتصادية عربية
مجلة فصلية محكمة
تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ترحب بتلقى المساهمات العلمية التالية مكتوبة باللغة العربية:

- بحوث تخضع للتحكيم.
- مقالات علمية متميزة فى مجال الاقتصاد.
- عروض لكتب وتقارير علمية حديثة النشر.
- تعقيب على أبحاث أو مقالات نشرت بالمجلة.
- عرض مختصر لرسائل دكتوراه تم إجازاتها حديثاً.
- عرض للمشروعات البحثية فى مجال الاقتصاد التى تتم فى مؤسسات البحث العلمى.

وترحب المجلة أيضاً بتلقى المؤلفات الحديثة من الكتب للباحثين العرب لإضافتها لمكتبة الجمعية، ولإعداد عرض مختصر لها بالمجلة.

مقال

منطقة التجارة الحرة العربية إلى أين؟

سليمان المنذرى*

مع مطلع ٢٠٠١ تدخل منطقة التجارة الحرة العربية عامها الرابع فى التطبيق الذى بدأ عام ١٩٩٨ وعلى مدى سنوات عشر من التحرير التدريجى للسلع العربية. وهكذا أصبح تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية محور العمل الاقتصادى العربى المشترك، أملته التطورات الاقتصادية العالمية منذ اختتام جولة ارغواى لمفاوضات الجات عام ١٩٩٤ بمراكش، وقيام منطقة التجارة العالمية عام ١٩٩٥. لقد أولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى اهتمامه بمنطقة التجارة الحرة العربية وأقر لها برنامج عمل وآليات للتنفيذ والمتابعة. والمجلس يجتمع على المستوى الوزارى مرتين فى العام للنظر فى تقارير اللجان الفنية حول الإنجاز والمشاكل التى تواجه سير العمل، وكانت آخر دورة للمجلس قد عقدت بالعاصمة السورية دمشق {سبتمبر ٢٠٠٠} ناقش الوزراء فيها أعمال الدورة ٦٦ وبندها الدائم {منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى}.

وفي هذه الدورة الأخيرة أكد المجلس الوزارى موقفه من إنشاء المنطقة ووصفها باللبنة الأولى فى إنشاء التكتل الاقتصادى العربى وأنها خير وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية. ونلاحظ في البداية أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز فى ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة {وهما لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية}. كما أكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لن يتم إلا من خلال التزام كافة الدول العربية أعضاء المنطقة بقراراته المتعلقة بها خاصة تلك المتعلقة بالاستثناءات. كذلك فإن التحرير الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعريفة الجمركية وإنما بالالتزام بإزالة بكافة

* مستشار اقتصادى لإتحاد البورصات العربية.

القيود غير الجمركية، الإدارية منها والنقدية والكمية، بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقاً لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى.

ورغم ارتياح السادة الوزراء، الذى نرجو ألا يكون إغراقاً فى التفاؤل فإن القرار الذى اتخذوه آنفا يحمل عدداً من الإشارات والدلالات الهامة التى تحول هذا "الارتياح" إلى قلق مشروع لدى الاقتصاديين العرب على مصير منطقة التجارة الحرة. فالمجلس يشير بحق إلى القيود والمعوقات التى تعترض إنشاء المنطقة وإنه يتطلب لإزالتها التعامل معها بشفافية [مصطلح جديد دخل قاموس العمل الاقتصادى العربى المشترك} تامة ووضوح وتعاون الأطراف المعنية {أى توزيع المسئولية} بين {الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة} للتعرف عليها وإزالتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لكافة الأطراف فى المنطقة {حسب تعبير المجلس بقراره رقم ١٣٩٨}. ومن خلال الخبرات المتراكمة، ولكى لا ننسى، فإن هذه القيود التى تواجه منطقة التجارة العربية الحرة هى ذات القيود والمعوقات التى أجهضت التجربة الأولى لمنطقة التجارة الحرة {١٩٧١} بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فهل نتعلم من تجاربنا أم نستمر فى العمل بقاعدة التجربة والخطأ كما كان عليه الحال قبل ثلاثة عقود مضت، والعالم من حولنا يسابق الزمن؟ سنحاول فى هذا التقرير الموجز إبراز المؤشرات المتعلقة بتطور تحرير التجارة وعقبات التطبيق لاسيما الاستثناءات التى تشكل أخطر العقبات التى تواجه تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة، وتهدد بإفشال المشروع وإفراغه من محتواه فى نهاية المطاف!.

تطور تحرير التجارة العربية البينية:

تشير أحدث الدراسات التى أعدتها الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن مجموعه دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى {١٤ دولة حتى الآن} تشكل سوقاً تجارية واسعة، تصل قيمة تجارتها الخارجية لسنة ١٩٩٩ حوالى ٢٩٠ مليار دولار أمريكى، حيث قدرت صادراتها بحوالى ١٤٨ مليار دولار، ووارداتها

بنحو ١٤٠ مليار دولار. بيد أن دراسة الإدارة الاقتصادية لا تشير إلى حجم أو نسبة التجارة العربية البينية، ولكنها تذهب فى بحث تفاصيل نمو التجارة العربية مع العالم الخارجى استيراداً وتصديراً. ثم تشير الدراسة إلى الأهمية النسبية لدول المنطقة فى التجارة العربية البينية التى تبلغ فى حدود ٩٥% {أى أن الدول غير الأعضاء فى المنطقة تمثل ٥% فقط من التجارة البينية، وهذه الدول هى اليمن والصومال والسودان والجزائر وموريتانيا وجيبوتى وفلسطين وجزر القمر}.

وتعتبر منطقة التجارة العربية الحرة سوقاً تصديرية هامة لعدد من الدول العربية وتزداد أهميتها بشكل مضطرد لعدد آخر من الدول الأعضاء. فهى تشكل سوقاً هامة لكل من الأردن والبحرين ولبنان وسوريا بنسب تفوق ٢٠% من صادراتها العالمية وتزداد الأهمية النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية كسوق تصديرية للدول الأعضاء فيها، إذ أن هناك إحدى عشرة دولة عربية تمثل السوق التصديرية للمنطقة أكثر من نسبة ١٠% من السوق العالمية.

وتشير الدراسة المذكورة إلى إن الصورة الواقعية لمدى التزام الدول الأعضاء فى المنطقة لازالت غير متاحة! ومن ثم فإن تقريرها عن التنفيذ والمتابعة والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية يظهر جزءاً من الواقع العملى وفى حدود ما تقدمه الدول من بيانات! وتطالب الإدارة المذكورة بتعاون أكثر وضوحاً وشفافية من قبل الدول الأعضاء وبإجراء اتصالات مباشرة مع الفعاليات الاقتصادية المتعاملة مع منطقة التجارة العربية الحرة داخل الدول العربية الأعضاء فيها. خاصة على مستوى القطاع الخاص المتعامل المباشر مع الإعفاءات والامتيازات والاستثناءات والإجراءات لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير والفحص والرقابة والتفتيش والنقل والشحن وإجراءات التخليص الجمركى والترانزيت، وتكاليف التخزين والرسوم والضرائب وآليات فرضها وأساليب تطبيقها والجهات التى تؤول إليها.

عقبات التطبيق

تعكس الاستفسارات والشكاوى التى يقدمها القطاع الخاص العربى، المشاكل التى ترد بشأن عمليات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة، وهذه الشكاوى التى تتلقاها الإدارة الاقتصادية كأمانة فنية، تعتبر ظاهرة صحية تعبر عن اهتمام القطاع الخاص والجهات الرسمية بجوانب تطبيق المنطقة. ومعظم هذه الاستفسارات عن العقبات التى تواجه التطبيق سببها إما نقص الشفافية وشح المعلومات أو إعادة التقييم لأغراض تطبيق الرسم الجمركى.

١-نقص الشفافية وشح المعلومات

تشير مذكرة الإدارة الاقتصادية حول تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة إلى أن أكثر العقبات أمام التطبيق هو عدم تزويد الأمانة العامة بالبيانات والوثائق والإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الأعضاء والخاصة بتنفيذ الالتزامات المتعلقة لمنطقة التجارة الحرة.

فالدول الأعضاء ملزمة بتزويد الإدارة الاقتصادية بأى مستجدات على سياساتها التجارية والمالية والاقتصادية، والتي يكون لها تأثير على عملية تطبيق المنطقة. وتشكو الأمانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل ما يطرأ من تغيرات سواء من خلال نقاط الاتصال أو من خلال المندوبيات الدائمة.

ومن القضايا المثارة في التطبيق ما يتعلق بالإجراءات الحدودية والتخليص الجمركى والتفتيش أو عدم السماح بدخول سلع مستوردة من دول عربية عضو بمنطقة التجارة الحرة أو مشاكل تتعلق بتطبيق شهادات المنشأ. وهناك أيضاً البيانات الإحصائية التى تحتاجها الأمانة الفنية فى دراساتها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الاقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر عن عملية الانضمام للمنطقة وتحديد أثر الاستثناءات على المبادلات التجارية العربية البينية. ورغم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالحث على تزويد الإدارة الاقتصادية بالبيانات والإحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية، إلا أن استجابة الدول لذلك محدودة.

٢-إعادة التقييم الجمركي

يعتبر إعادة التقييم الجمركى أحد المعوقات التى تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية. وتنجم إعاقة التطبيق ليس فقط عن التعسف فى تحديد القيمة الخاضعة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء، وإنما تنجم أيضاً عن تطبيق إعادة التقييم على السلعة المستوردة من دولة عربية عضو، بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دولة أخرى غير عربية، مما يخلق نوعاً من التمييز ضد السلعة العربية ويحد من قدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية التى لا يطبق عليها إعادة التقييم. وتشير مذكرة الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة إلى حالات أخرى يتم فيها إحداث تغيير فى قواعد إعادة التقييم لزيادة قيمة الرسم الجمركى المحصل على السلعة المستوردة، كأن يتم رفع السعر المرجعى لحساب الرسم الجمركى من أجل مواجهة حالات معينة كشبهة الإغراق مثلاً، ويكون عادة السبب الحقيقى وراء ذلك توفير قدر أعلى من الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً تحت ضغط أصحاب المصالح الاقتصادية للشركات المنتجة والتى ترعرعت فى ظل نظم الحماية الجمركية. وتعتبر مثل هذه التعديلات فى قواعد احتساب القيمة لأغراض الرسم الجمركى مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث يترتب عليه تعديل غير مباشر فى الرسم الجمركى المطبق على السلع العربية.

ولعلاج هذه الإجراءات التى تشكل تحايلاً على تطبيق المنطقة، تقترح الأمانة الفنية إقرار قيمة فاتورة المستورد فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الأعضاء، ويمكن للدول هذه أن تتبادل فيما بينها أسعار السلع المتبادلة بطرق مباشرة أو من خلال الأمانة الفنية، حتى يمكن تفادى قضايا التلاعب بالأسعار والحد من إمكانيات التهرب الضريبى عن دفع الرسوم الجمركية المستحقة.

تلك أهم الأفكار التى طرحتها الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية على المجلس الوزارى الذى عقد دورته الأخيرة بدمشق فى سبتمبر الماضى.

ولنا فى ختام هذا التقرير وقفة تأمل أن نسجل من خلالها رؤيتنا لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية وإحياء مشاريع التكامل الاقتصادى العربى وتعزيز آلياته فى هذا الوقت الذى تشتد فيه الهجمة الاستعمارية والصهيونية على الأمة العربية.

لقد حرص مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦ بعد موافقته على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية على نعتها بالكبرى. وهذا الوصف يعد دليلاً على الأهمية الاستراتيجية التى أولاها أصحاب القرار السياسى لإقامة المنطقة لتشمل كل الدول العربية من جهة واعتبارها حجر الزاوية فى إقامة التكتل الاقتصادى العربى.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى دخلت عامها الرابع، فى التطبيق تواجهها الكثير من المشاكل والمعوقات التى تستدعى إمعان النظر وإعمال الفكر لإيجاد الحلول السريعة لاسيما مسألة الاستثناءات واعتماد صيغة موحدة لشهادة المنشأ العربية.

تعلن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عن برنامج المنح البحثية لعام ٢٠٠١

فى موضوع التطور العلمى والتكنولوجى فى الاقتصادات العربية

وبعض محاور الموضوع:

- السياسة التعليمية.
- سياسات التدريب.
- سياسات التشغيل.
- التعاون الاقتصادى العربى.
- سياسات المعلوماتية.
- دور العلم والتكنولوجيا فى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد العربى.

لمزيد من المعلومات الرجا الاتصال بسكرتارية الجمعية

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

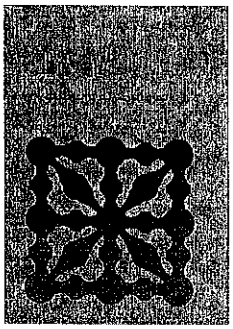

التكامل الاقتصادى بين النظرية والتطبيق
محمد محمود الإمام
معهد البحوث والدراسات العربية
جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة
عام ٢٠٠٠

يتناول هذا الكتاب موضوع التكامل الاقتصادى الإقليمى من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

فمن الناحية النظرية يبحث فى مفهوم التكامل وأبعاده والعلاقات بين الدول على المستويين العالمى والإقليمى. فهو يضع الأساس النظرى للتكامل ويحدد مناهج التكامل الإقليمى وصيغ ومراحل التكامل الاقتصادي، ثم ينتقل إلى التعددية والإقليمية الجديدة واختلاف مناهج هذا التكامل الاقتصادى الإقليمى. ويتعرض الكتاب لقضايا التحرر الإقليمى للتجارة، ومنطقة التجارة الحرة، ثم يناقش نظرية الاتحاد الجمركى والآثار المترتبة على وجوده.

وفى استعراضه للمراحل المتقدمة للتكامل الاقتصادى أوضح أشكال الاندماج الاقتصادى للدول الأعضاء فى التجمع التكاملى مثل السوق المشتركة وطبيعة الدور الذى تؤديه حركة عناصر الانتاج داخل السوق، ثم الوحدة الاقتصادية التى تعتبر مرحلة اندماج تذوب فيها شخصيات الدول أعضاء التجمع التكاملى.

ويختتم الكاتب إطاره النظرى الذى قدمه بدراسة التكامل النقدى كمرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادى والحالات التى تمر بها عملية التكامل النقدى وصيغه حتى الوصول إلى توحيد العملة ومنطقة العملة المثلى.

أما القسم التطبيقى فيتناول التجارب التكاملية فى أبعادها وفى حظها من النجاح ومدى تفاوت هذه التجارب فى أدوات المناهج المطبقة والتى استندت إليها، رغم أنها فى جملتها تستند إلى النظرية التى أفرزتها التجربة الأوروبية التى يتعرض لها المؤلف من حيث تنظيماتها السياسية والقطاعية والتكاملية الإقليمية، ويقدم فى النهاية تقييماً لهذه التجربة.

ثم ينتقل إلى بحث التكامل بين الدول الاشتراكية. كما يفرد فصلاً لدراسة تجارب الدول النامية يتناول فيه التجارب الآسيوية والإفريقية مثل التعاون الإقليمى لآسيا الوسطى وتجربة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وكذلك تجربة جماعة شرق أفريقيا وأخيراً تجارب الدول الأمريكية مثل رابطة أمريكا اللاتينية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وتجربة الأندية واختتم الكتاب هذه الدراسة بخلاصة عن التجارب التكاملية.

الاقتصاد العربى
وتحديات القرن الواحد والعشرين
مجموعة مؤلفين
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
٢٠٠٠

يضم هذا الكتاب أعمال **المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والمنعقد فى القاهرة من ١٤ - ١٥ نوفمبر ١٩٩٨** والذى ناقشت أبحاثه وحوارات مشاركيه مدى قدرة العرب على الدخول فى هذا القرن والمقومات المتاحة لديهم لذلك، على محاور ثلاثة:

الأول: يتعلق بالتحديات المتوقعة فى القرن الواحد والعشرين.

الثانى: ويتناول قراءة أو إعادة إرث القرن العشرين أى تطورات الماضى.

الثالث: ويقدم البدائل المتاحة للتنمية فى مطلع القرن الواحد والعشرين مع بيان ما يترتب عليها من خيارات فى مجال العلاقات الدولية والعربية.

ولقد غطت الموضوعات المقدمة للمؤتمر هذه المحاور الثلاثة من خلال البحوث التى قدمت والتعقيبات والمداخلات التى حاولت فى مجموعها أن تضع إجابات لأمور متعددة تواجه العرب أهمها:

- دور انتقال رؤوس الأموال فى إحداث التنمية، ومدى كفاية رؤوس الأموال الموجودة لدى العرب للقيام بهذا الدور، وهل العرب قادرون على جذبها من العالم الخارجى أم أنها تتسرب من مدخراتهم إلى هذا العالم؟
- مدى كفاية الموارد الطبيعية ولاسيما الموارد المائية لإحداث التنمية وتوفير الأمن الغذائى فى المستقبل، وما هى القيود البيئية والسياسية التى تقف أمام استخدام المياه؟
- دور النفط فى المستقبل وما هى القيود التى تضعها العولمة على حرية التصرف فى هذا المورد؟

كما سعى المؤتمر أيضاً إلى إعادة تقييم الفكر التنموى والسياسات التنموية ووضع الضوابط التى يجب اتباعها عند رسم السياسات التنموية ووضع أهدافها وأولوياتها فى محاولة للجمع بين ثروة الفكر الاقتصادى التى أتيحت بإيجابياتها وسلبياتها، وفى ضوء الظروف التاريخية التى سادت الدول العربية والصراعات والقوى الفاعلة، وفى ضوء بنية النظم السائدة فيها وأساليب اتخاذ القرارات.

كما ناقشت الأبحاث موضوع الخيارات البديلة أمام الاقتصاديات العربية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ومدى إمكانية تحقيق الخيار الإسلامى فى ضوء اختبار مقولات العدالة والتنمية والتحليل والتحريم للفوائد وغيرها.

وأخيراً طرحت الابحاث والحوارات البدائل التنموية ومحاورها مؤكدة على أن النجاح الحقيقى إنما يتم فى إطار جماعى عربى تحررى معتمداً على الذات.

القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية
جمال مظلوم
مركز دراسات وبحوث الدول النامية
مكتبة التنمية ١٩٩٩

تثير مسألة العلاقة بين العسكريين والتنمية الاقتصادية الكثير من الجدل فى الأدبيات النظرية وفى الكتابات السياسية. فبينما يشدد البعض على الأثر السلبى لدور العسكريين فى التنمية الاقتصادية يرى آخرون جوانب إيجابية فيه ويربط فريق ثالث طبيعة هذه العلاقة بالنظام الاقتصادى والسياسى.

ويحاول هذا الكتاب تحليل هذه العلاقة وذلك بمناقشة أثر الإنفاق العسكرى ويحدد أبعاده وكيفية توازنه وترشيده. ثم ينتقل إلى توضيح دور القوات المسلحة فى دعم التنمية فى دول مختلفة مثل الصين والبرازيل. وقد تم اختياره لهذه الدول للاسترشاد فقط فهى لا تعبر عن كافة التجارب التنموية الدولية. وفى حالة الصين تتم مشاركة القوات المسلحة الصينية فى العملية التنموية لحل المشكلة الاقتصادية من خلال دفع عجلة الإنتاج فى جميع المجالات، حيث يمثل الجيش أحد فئات الشعب.

أما تجربة البرازيل فتشارك القوات المسلحة فى التنمية الاقتصادية نتيجة الامتداد الشاسع للدولة وتباين جغرافيتها وحيث شاركت فى هذا الدور منذ بداية عهد المستعمرات فى تنمية المجتمعات مستخدمة بذلك قدرتها على الوصول والتواجد والاستقرار فى المناطق الجديدة. وتقدم القوات المسلحة للسكان خدمات التعليم والبحث العلمى والمواصلات وتشييد الطرق والاتصالات والخدمات البرية والرعاية الصحية.

وعلى الصعيد الآخر يقدم الكتاب دراسة لدول وقفت فيها القوات المسلحة كعائق للتنمية الاقتصادية مثل نيجيريا، وإن كانت ليست هى الحالة الفريدة، فمثلها

كثير من دول أمريكا اللاتينية حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على الحكم. وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وليس أدل على هذا من انخفاض دخل الفرد فى تلك الدولة ليصل إلى ٤٠٠ دولار سنوياً رغم تبوئها أحد المراكز الكبرى فى صادرات البترول. ومما يزيد الأمر سوءاً قيام العسكريين فيها باستخدام جزء من العائدات النفطية لتشجيع وتهريب المخدرات إلى دول أوروبا وأمريكا.

كما يستعرض الكتاب النموذج الإسرائيلى السلبى فى التنمية الاقتصادية حيث تسيطر فيه المؤسسة العسكرية على كافة الأنشطة. ويوضح كيف استغلت إسرائيل صادرتها العسكرية التى تم تنميتها وتطويرها فى زيادة تفعيل دور القوة العسكرية الإسرائيلية وتهديد أمن جيرانها. كما تستغل قدرتها العسكرية فى تقديم الخبرات القتالية والاقتصادية للخارج والاستفادة من عائدها فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى مما يعود بالسلب على الدول النامية التى تزود بهذه الخبرات.

وأخيرا يناقش الكتاب بالتفصيل دور القوات المسلحة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر وذلك من خلال تحليل أثر الإنفاق العسكرى على التنمية ودور الصناعات الحربية فى هذا المجال بالإضافة إلى ما يقوم به جهاز مشروعات الخدمة الوطنية فى القوات المسلحة.

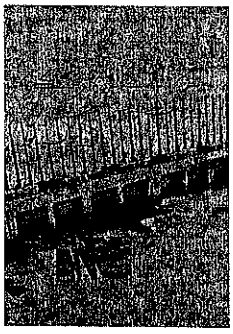

من السد إلى توشكى
النيل والبشر فى مصر: الأساطير والواقع
أحمد السيد النجار
مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية
١٩٩٩

يصور لنا هذا الكتاب كيف صاغ المصريون علاقتهم بالنيل الذى هو شريان الحياة فى مصر والعامل الرئيسى فى خلق بيئتها الطبيعية.

ومنذ نهاية القرن ١٩ ومع التوسع السكانى الكبير وما تبعه من توسع زراعى بدأت المشروعات الكبرى لترويض النهر ولعل خزان أسوان كان أكثرها

شهرة، وعند منتصف القرن العشرين بدأ التفكير فى إقامة السد العالى باعتبار أنه مشروع يضمن استقرار الوضع المائى والزراعى لمصر.

ويتناول الكتاب مشروع السد العالى من خلال تناوله صناعة القرار فيه والجدل العلمى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى حوله، وموقف دول حوض النيل منه. ويتعرض للأسس القانونية والنظرية للتعامل مع الأنهار المشتركة، ومعركة تمويل إنشاء السد والجدل الذى دار حوله فى السبعينات وبداية الثمانينات، والدور التاريخى للسد فى إنقاذ مصر من ويلات جفاف القرن خلال الثمانينات. كما يبرز الآثار الإيجابية التى تمثلت فى زيادة رقعة الأراضى الزراعية بنحو ١,٣ مليون وزيادة الإنتاج الزراعى والدخل الزراعى، بالإضافة إلى توليد نحو ١,٤ مليون كيلووات/ ساعة من المحطة الكهربائية.

كما تعرض الكاتب للآثار السلبية التى أهمها الاطماء والنحر وبعض السلبيات الأخرى فى التربة الزراعية وتزايد النباتات المائية فى النيل وما يؤدى إليه حجز الطمى من تزايد تجريف الأرض وتبخر المياه وتسربها من بحيرة ناصر وارتفاع المياه الجوفية وتآكل شواطئ الدلتا على البحر المتوسط.

ثم يختتم الكاتب دراسته بتناول مشروع توشكى والمستقبل المائى لمصر. فقد كان هذا المشروع أحد نتائج الوفورات المائية الكبيرة التى حققها السد العالى وإن كان قد أثار جدلاً كبيراً حول جدواه الاقتصادية ومدى جاذبيته للمستثمرين الأجانب بعد العديد من الحوافز والإغراءات التى قدمت لهم.

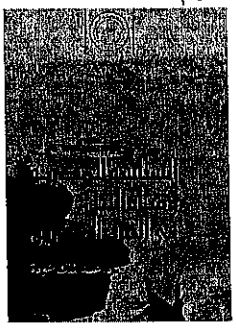

السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين

عبد الملك عودة

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

١٩٩٩

تتغير البيئات الدولية والإقليمية والوطنية بأشكال وبأهداف جديدة ومستمرة وتترك آثارها على قضايا المياه بصفة عامة التى تعتبر قضايا ذات جوانب متعددة إستراتيجية/اقتصادية/ فنية وأيضاً أمنية وبيئية.

وانطلاقاً مما أشارت إليه معظم الدراسات من أنه مع مطلع القرن الجديد سيشهد العالم ندرة فى هذا المورد يقدم الكتاب دراسة سياسية موضوعها نهر النيل فى إطار العلاقات الإقليمية المتبادلة بين دول حوض نهر النيل العشر كجزء من قضايا أزمة المياه فى القرن القادم. فقد تأثرت هذه العلاقات إيجاباً وسلباً بالسياسات العالمية المتغيرة طوال سنوات القرن العشرين.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول تغطى أربع فترات زمنية فرعية يكون المحور الأساسى فى كل منها هو مضمون وأسلوب السياسة المائية المصرية تجاه الأطراف الأخرى فى منطقة حوض نهر النيل بدءاً بالربع الأول من القرن العشرين ومنذ خضوع مصر للاحتلال البريطانى وانتهاءً بالفترة التى سبقت انتهاء هذا القرن وبرزت فيها قضايا التناقض والتعاون بين السياسات المائية لدول الحوض.

وتتميز الدراسة بخط فكرى واضح فقد اعتبر المؤلف أن قضية مياه نهر النيل هى قضية مصرية أولاً وأخيراً وأن تفاعلات هذه القضية سواء إيجابية أو سلبية تتم بين مصر وتسع دول أخرى قائمة فى حوض النيل.

وإذا كان المؤلف لا ينفى علاقة التأثير المتبادل بين السياسة المصرية وغيرها من السياسات العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية على مستويات مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن تفكيره ظل يتطلع دائماً إلى احتمالات المستقبل المرئى للدول الواقعة فى هذا الحوض وما تحتويه من عناصر الثبات والتغير.

مقتطفات اقتصادية

- الأمن الغذائى العربى.
- الدور المتواصل للمساعدات الأجنبية فى تحقيق النمو؟
- التكامل الاقتصادى العربى.
- السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزى المصرى.
- الدمج المصرفى.
- عمالة الأطفال.
- نقص السيولة فى الاقتصاد المصرى.

الأمن الغذائى العربى

مأخوذة عن

التقرير السنوى لأوضاع الأمن الغذائى العربى لعام ١٩٩٩ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ جامعة الدول العربية ــ يوليو ٢٠٠٠

تؤثر مجموعة العوامل الطبيعية والمناخية والتقنية والسياسات الاقتصادية الزراعية تأثيراً مباشراً فى تحديد ملامح الأمن الغذائى العربى. وتنعكس آثار تلك العوامل والجهود التنموية المبذولة على أوضاع إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتى فيها على المستويات القطرية والقومية وفيما يلى سنقدم تحليلاً وافياً لأهم هذه العوامل وآثارها:

أولاً: العوامل المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائى العربى:

١- الظروف الطبيعية والمناخية مثل:

محدودية المياه الجوفية، وتدهور خصائص التربة، وتقلبات مستويات وتوزيع ومواقيت الأمطار التى تراجعت عام ١٩٩٩ مما أدى إلى انخفاض مساحات وإنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية كما أثرت سلباً على المراعى والثروة الحيوانية..

٢- استخدام التقانات الحديثة فى الزراعة

رغم الاهتمام الكبير والجهود المبذولة لتحديث قطاعات الزراعة إلا أنها لاتزال تتصف معظمها بالتقليدية فى أساليب الإنتاج مما نتج عنه تباين فى مستويات نقل وتطويع وتبنى استخدام التقانات الحديثة فى الزراعة العربية. وأهم تلك المحددات ما هو متصل بصغر حجم الحيازات الزراعية وتوزيعها، وانخفاض مستويات الدخول، ونقص التمويل الزراعى والكوادر المدربة، وضعف الخدمات البحثية والإرشادية الزراعية.

٣- مشكلات تتعلق بالآثار الجانبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

وتتمثل فى ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار الفائدة على القروض الزراعية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات فى مجالات البنيات الأساسية وفى بناء قدرات وإمكانات العنصر البشرى، وضعف مستوى المشاركة الشعبية فى برامج التنمية الزراعية.

٤- التحديات الإقليمية والدولية المتمثلة فى التكتلات والكيانات الاقتصادية وتفعيل اتفاقية منظمة التجارة الدولية:

مما يستدعى بذل المزيد من الجهد لمواجهة هذه التحديات وتطوير أوضاع إنتاج وتجارة السلع الزراعية وتدعيم قدراتها التنافسية ضماناً لأمنها الغذائى، ولمواجهة هذه التحديات وتخفيف آثارها عرضت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مقترحات محدودة على المستويين القطرى والقومى.

فعلى المستوى القطرى: العمل على تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فى إطار تنمية ريفية مستدامة. والاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية وتطوير البنية التحتية وتوفير الدراسات حول الفرص الاستثمارية المجدية لاستغلال الموارد العربية. بالإضافة إلى تشجيع استخدام التقانات الحديثة فى إنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية وتطوير نظام التسويق الزراعى وتعزيز دور الحكومات فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيفات الهيكلية.

وعلى المستوى القومى: تركزت المقترحات حول ضرورة تنسيق السياسات الزراعية وتطوير المؤسسات البحثية ونظم المعلومات. وتشجيع الاستثمار الزراعى وتطوير التصنيع الزراعى فى مدخلات الإنتاج والمنتجات الغذائية، وإنشاء مخزون طوارئ ومخزون استراتيجى عربى خاص من الحبوب الغذائية. كذلك لابد من إقامة منطقة التجارة العربية الحرة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية.

ثانياً: إنتاج السلع الغذائية الرئيسية:

تحقق تطور إيجابى فى عام ١٩٩٨ فى الوطن العربى فى معظم المنتجات الزراعية والحيوانية ولكن نظراً للظروف المناخية غير المواتية عام ١٩٩٩ من المقدر أن ينخفض الإنتاج العربى من الحبوب ليبلغ حوالى ٤١,١٢ مليون طن مقارناً بالأعوام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ والذى قدر بحوالى ٤٦,٠٩ مليون طن، أما السلع الأخرى مثل البقوليات والدرنيات والسكر والخضر والفاكهة فقد تحسن فيها الإنتاج عموماً. وبالنسبة لتطورات

الإنتاج من المنتجات الحيوانية فقد تباينت مؤشراتها طبقاً لعوامل فنية واقتصادية.

ثالثاً: أوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية:

بلغت قيمة الصادرات من السلع الغذائية ١٩٩٨ حوالى ٣,٩٤٢ مليار دولار ومن المقدر أن تصل إلى ٤,١٠٩ مليار دولار عام ١٩٩٩. كما بلغت قيمة الواردات عام ١٩٩٨ حوالى ١٦,٩٥ مليار دولار، ويقدر أن ترتفع قيمتها إلى ١٧,٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٩.

وقد أدى ارتفاع قيمة الواردات فى ظل الاستقرار النسبى للصادرات إلى انخفاض نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات بين عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ من حوالى ٢٣,٧٥% إلى حوالى ٢٣,٢٦%. كما ازدادت قيمة العجز فى الميزان التجارى للسلع الغذائية الرئيسية بين هذين العامين ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ بنسبة قدرها ١٢,٦٤٢ مليار دولار إلى حوالى ١٣,٠٠٦ مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٢,٨٨%. ويقدر أن تزداد قيمة العجز عام ١٩٩٩ ولكن بنسبة أقل حوالى ٢,٧٣% ليبلغ حوالى ١٣,٣٦١ مليار دولار.

رابعاً: تطورات أوضاع المتاح للاستهلاك:

وهو كميات السلع والمنتجات الغذائية التى تتوفر من الإنتاج علاوة على صافى التجارة الدولية وذلك لكافة الاستخدامات النهائية سواء الاستهلاك البشرى أو الحيوانى أو التقاوى، وذلك بافتراض ثبات المخزون من السلع الغذائية. تزايد المتاح للاستهلاك عام ١٩٩٨ بالمقارنة مع العام السابق من كافة السلع الغذائية فيما عدا سلع السكر والزيوت والشحوم النباتية والأسماك. ولقد فاقت نسب الزيادة نسب نمو السكان مما أدى لزيادة متوسط نصيب الفرد من تلك السلع.

خامساً: تطور أوضاع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية:

ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من المجموعات السلعية الرئيسية من حوالى ١٢,٦٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلى حوالى ١٣,٠١ مليار دولار عام ١٩٩٨ وبنسبة ٢,٨٨%.

وترجع هذه الزيادة بصفة أساسية لارتفاع قيمة واردات العديد من هذه السلع بين عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ من حوالى ١٦,٥٧٩ مليار دولار إلى حوالى ١٦,٩٤٨ مليار دولار وبنسبة قدرها ٢,٢٣%. وارتفعت قيمة صادرات السلع الغذائية من ٣٩٣٧,٤٤ مليون دولار إلى حوالى ٣٩٤٢,٥١ مليون دولار،، وبنسبة قدرها ٠,١٣% مما ساهم فى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية.

وبين عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ يتوقع زيادة صادرات السلع الغذائية بحوالى ٤,٢٤% ليبلغ حوالى ٤,١٠٩ مليار دولار وتزداد قيمة الواردات بنسبة ٣,٠٧% لتبلغ حوالى ١٧,٤٧١ مليار دولار. وتشير التطورات فى أوضاع الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتى من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بين عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ إلى الآثار المترتبة على الإنتاج على واقع الميزان السلعى لشقى الصادرات والواردات، بالإضافة إلى قدرات الدول على الاستيراد فى حالة عدم توافر الإمكانات الموردية للإنتاج.

سادساً: التوجهات القطرية والمشروعات الإنمائية لتقرير أوضاع الأمن الغذائى:

وضعت الدول العربية الخطط والبرامج التى تضمن نمو الإنتاج الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى وهى تتلخص فى توفير ما يلزم استخدامه من تقانات حديثة وتطور الخدمات المساندة وتحسين السلالات الحيوانية وتطوير صناعة البذور ونظم التسويق وتفعيل برامج الإصلاح الزراعى وتشجيع الاستثمار الزراعى بالإضافة إلى المحور التنظيمى والمؤسسى وقد تم تنفيذ العديد من هذه المشروعات ويجرى الآن تنفيذ البعض الآخر على مستوى الدول العربية.

سابعاً: الجهود القومية فى مجال الأمن الغذائى:

وتقوم به منظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وكذلك هناك العديد من الشركات والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية التى تقدم الدعم الفنى والمالى لتعزيز مسارات الأمن الغذائى، مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، والشركة العربية لتنمية الثروة

الحيوانية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والبنك الإسلامى للتنمية وغيرها.

الدور المتواصل للمساعدات الأجنبية فى تحقيق النمو

ماخوذة عن

تقرير عن التنمية فى العالم/ حول دخول القرن الحادى والعشرين ١٩٩٩/٢٠٠٠
البنك الدولى ٢٠٠٠

فيما بين الدول الأقل تقدماً تتلقى الدول الأصغر والأفقر من حيث مواردها أقل مبالغ المساعدات من رؤوس الأموال الخاصة، وإن كانت هذه الدول لا تزال تحتاج إلى المساعدات الرسمية لتمويل استثماراتها فى الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

وقد بلغ صافى التدفقات الرسمية للمساعدات فى العالم قرابة ٥١,٥ مليار دولار وتعتبر المساعدات ذات أثر كبير فى تعزيز النمو وتخفيض الفقر، ولكنها تعتبر أيضاً من الموارد النادرة التى لابد وأن تستخدم بكفاءة ويتطلب هذا قرارات جيدة من جانب الحكومات المتلقية والمانحين للمساعدات. ولكى تستطيع هذه المساعدات أن تقوم بدورها فى رفع معدلات النمو الاقتصادى لابد وأن تعتمد على سياسة الدولة وبيئتها المؤسسية.

فالإدارة الجيدة على المستوى الكلى والسياسات الهيكلية السليمة وإدارة القطاع العام والإجراءات التى تعزز العدالة كلها عناصر هامة على طريق النمو فهى عناصر تعزز النمو فى حد ذاتها كما أنها تدعم التأثيرات التى تزيد من قيمة النمو.

والمساعدات مثلها فى ذلك مثل كثير من المدخلات الاقتصادية تخضع لقانون العائد المتناقص حتى الدول المتميزة فى سياساتها تكون قدرتها على استيعاب هذه المساعدات "محدودة".

فإذا بلغ حجم المساعدات ١٢% من الناتج المحلى تكون قد استنفدت قدرتها على المساهمة فى النمو. وبعض الدول تتلقى هذا القدر الكبير من المساعدات ولكن تحد بيئتها السياسية من قدرتها على استيعاب المساعدات.

وبينما تحدد حكومات الدول النامية

مدى فعالية الدور الذى تقوم به المساعدات فى غمار عملية النمو فإن المانحين للمساعدات يحددون أيضاً إمكانية تفعيل دور المساعدات فى تخفيض معدل الفقر العالمى. فالمانحون وليست الحكومات المتلقية هم الذين يقررون أى الدول جديرة بالمساعدة. وعند اتخاذ هذه القرارات يضعون فى اعتبارهم عاملين أساسيين:

– المدى الذى تستطيع عنده المساعدة أن ترفع معدلات النمو وهو يعتمد على السياسة والبيئة المؤسسية للدولة ويختلف كثيراً من دولة لأخرى.

– مستوى الدخل وتوزيعه فى الدولة المتلقية. فعلى سبيل المثال نجد أن نمو الدخل فى دولة مثل الهند يساهم بشكل أكبر فى تخفيض معدلات الفقر عنه فى دولة مثل شيلى التى تنخفض فيها معدلات الفقر أصلاً. ويعيش٧٥% من فقراء العالم (أولئك الذين ينخفض مستوى معيشتهم إلى ٢ دولار يومياً). الآن فى دول تكون البيئة فيها مهيئة لاستيعاب ما تقدمه المساعدات الإضافية من زيادة فى معدلات النمو.

التكامل الاقتصادى العربى

مأخوذ عن

عرفان تقى الحسينى
الاقتصاد العربى فى وداع القرن العشرين

الناشر:مجلة قضايا إستراتيجية/ المركز العربى للدراسات الاستراتيجية العدد ٣ عام ٢٠٠٠

لعل الإيجابيات التى تقدمها ظاهرة العولمة على عملية التنمية فى المنطقة العربية والمتمثلة فى دعم الخصخصة وإعادة توزيع الموارد بشكل أكفأ وعمليات التحرر الواسعة للتجارة سوف تتلاشى أمام السلبيات التى سيتعرض لها الوجود العربى كله. مثل تقليل أهمية الحدود السياسية الدولية ووضع المشروع العربى بأكمله فى حدود قطرية وتهديد الهوية الثقافية العربية بقيمها وسلوكياتها الإسلامية. الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرة الأقطار العربية على الصمود أمام التغيرات التى تقودها العولمة وتحقيق التكامل العربى كخيار قائم أمام الأقطار العربية لترسيخ مكانتها على خريطة العلاقات الدولية.

وفى هذا الصدد يشهد المجتمع العربى الآن تيارين مختلفين:

الأول: الاقتناع المتزايد بأهمية العمل العربى المشترك الذى يعد المدخل نحو التكامل الاقتصادى.

الثانى: طرح العديد من المشروعات والبدائل الإقليمية تحت ذرائع محاسنها مثل الشراكة الأوربية والسوق الشرق أوسطية.

ويرى أنصار الاتجاه الأول أن مشروع التكامل الاقتصادى العربى يتمتع بمقومات عديدة مثل المقومات البشرية والجغرافية والمالية إلا أن هذه العناصر قد تأثرت بعوامل التطور التاريخى والسياسى للعالم العربى وتعدد الجهات التى استعمرته وما تركه كل مستعمر من مخلفات اجتماعية وثقافية. بل إن بعض هذه البلدان لازال يرتبط بجسور التبعية مع البلدان المستعمرة بشكل مباشر أو غير مباشر مما انعكس أثره فيما بعد على سياسات تحقيق الوحدة.

أما الاتجاه الثانى فقد برز على أثره انحسار المشروع العربى الوحدوى وأتاح مجالاً للمشروعات البديلة مثل الشراكة الأوربية والسوق الشرق أوسطية التى تضم إسرائيل.

وإذا نظرنا إلى الاتجاه الثانى نجد أن الشراكة الأورومتوسطية رغم أنها برنامج للتكامل يرتكز على خطة تعاون مالى واقتصادى وتجارى، إلا أن النظرة الفاحصة له تكشف عن أهداف بعيدة المدى أهمها:

- تقوية الاقتصادات الأوربية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل دول الحوض والشرق الأوسط.
- تعزيز قدرتها التنافسية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- وضع حد لارتفاع معدلات الهجرة غير المرغوب فيها مع دول البحر المتوسط.
- ضمان سوق ضخم لتصريف المنتجات.

أما المزايا التى تتوخاها الأقطار العربية المتوسطيه فتتلخص فى:

فتح الأسواق الأوربية أمام الصادرات العربية بالإضافة إلى الحصول على المساعدات والقروض الإنمائية لتمويل المشروعات العربية وتشجيع الاستثمارات الأوربية. وإذا كانت الشراكة الأوربية ستتيح الفرصة أمام الدول العربية المتوسطية للدخول فى عصر الاتفاقيات الدولية والاندماج مع الاقتصاد العالمى إلا أنها ستشكل تحدياً كبيراً للأقطار العربية لما

ستطالبها به من تطبيق الكفاءة في الإنتاج والنوعية... الخ من الاعتبارات التى صيغت من منظور أوربى.

أما مشروع الشرق أوسطية والذى يهدف إلى إقامه منطقة تجارة حرة بين الأقطار العربية المشرقية وتركيا وإيران وإسرائيل فإنه ليس بغريب أن يقود هذا المشروع إلى تفكك النظام العربى وانهيار الأمن القومى العربى الذى لا يزال عرضه للمخططات الإمبريالية والصهيونية، وبالتالى سيمكن كل من إسرائيل وأمريكا من السيطرة على الأقطار العربية كل على حده. هذا بالإضافة إلى ما سينجم عن ذلك من تذويب الهوية العربية نتيجة الاختراق الأجنبى والصهيونى مما يخلف قيماً وأنماطاً سلوكية غريبة عن الواقع العربى .

وإذا عدنا إلي مشروع العمل العربى المشترك باعتباره اكفأ الصيغ الممكنة لدفع التنمية العربية فى اتجاه تكاملى فى غمار إعاده هيكلة أوسع للأوضاع العربية فى مجموعها نجد أن هناك تحديات تتمثل فى مجموعة من المعوقات التى تقف أمام هذا المشروع وهى معوقات اقتصادية ومؤسسية وسياسية.

أما المعوقات الاقتصادية فتتمثل فى:

- تخلف الإنتاج العربى من حيث انخفاض حجمه وتذبذب تدفقه المستمر وانخفاض نوعيته.
- التجانس فى هياكل الإنتاج لمعظم الأقطار النفطية وغير النفطية.
- التفاوت المستمر فى التطور الاقتصادي على صعيد الأقطار العربية ومستوى الأداء مما أدى إلى عرقلة الجهود العربية نحو تفعيل قيام منطقة تجاره حرة وتكامل اقتصادى إقليمى.
- التباين فى النظم الاقتصادية العربية بناء على اختلاف الفلسفة التى تتبناها كل من هذه الدول فى مضمار التنمية فبعضها قد انتهج نظام السوق وتعزيز دور القطاع الخاص فى الريادة الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمى وتشجيع الاستثمار الأجنبى بينما تبنى البعض الآخر نظاماً اقتصادياً يتسم بالدور المركزى للقطاع العام فى السيطرة على الاقتصاد وعدم إفساح المجال للقطاع الخاص إلا فى أدوار هامشية وإغلاق الاقتصاد الوطنى أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية

أما المعوقات المؤسسية فتتمثل فى: – التداخل وعدم التنسيق فى وظائف

المنظمات العربية المعنية والعمل الاقتصادى العربى المشترك. كما أن المنظمات المرتبطة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك لا تتمتع بصلاحية إصدار قرارات ملزمة التنفيذ من قبل الدول الأعضاء.

أما المعوقات السياسية فتتمثل فى:

- تفاوت الأنظمة السياسية العربية وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية وتباين العلاقات بين كل قطر عربى والعالم الخارجى.
- طغيان الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية فى إقامه مشروعات التكامل. ولكن هناك تقدم ملموس على طريق التكامل الاقتصادى العربى حتى وقتنا الراهن ينحصر فى:
- التكتلات الإقليمية العربية التى برزت خلال العقد الماضى مثل مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب وإن كان لا يوجد أى ارتباط بين دولهما.
- AFTA وهو مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ورغم أنه يعد من أفضل المحاولات لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى إلا أنه يمثل الحد الأدنى نحو التكامل نظراً لحجم الإمكانات والموارد المتوافرة والتى تفوق احتياجات المشروع، ومن جهة أخرى هناك هشاشة فى عناصر التكامل الاقتصادى العربى الراهن.

السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزى المصرى

مأخوذة عن

أحمد الغندور

سلسلة أوراق بحثية قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

العدد (١٠) مايو ٢٠٠٠

هناك ثمة اتفاق بين المدارس الاقتصادية المختلفة على أن السياسة النقدية التى تعنى التحكم فى عرض النقود وإدارته على نحو يتحقق معه معدل النمو الحقيقى الأمثل واستقرار الأسعار لابد وأن تؤثر تأثيراً مواتياً على ميزان المدفوعات – فزيادة عرض النقود بما يتلاءم وحجم ونمط معدل النمو الأمثل لابد وأن تؤدى إلى الاستقرار النقدى واستقرار أسعار الصرف، وهما يؤديان إلى نمو التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسن ميزان المدفوعات. وعلى العكس فإن تجاوز الزيادة فى عرض النقود يؤدى إلى التضخم مما يؤثر بالسلب على ميزان

المدفوعات ومعدل النمو.

ولا يرسم البنك المركزى السياسة العامة لميزان المدفوعات، بل هو يرسم ويطبق السياسة النقدية فقط، ويقف عند حد المواءمة بين عرض النقود الوطنية والأجنبية بما يكفل استقرار سعر الصرف.

إن زيادة عرض النقود مقيدة بالاستقرار النقدى. هذا الاستقرار لا يعنى جمود الأسعار بل ارتفاعها بشكل طفيف هادئ وهو الذى يحدد عجز الموازنة الذى يمول من خلال الإصدار الجديد والبنوك التجارية. فهذا يعنى أننا أمام ارتفاع مخطط وليس عشوائياً فى الأسعار وهو الذى لا يتحدد بحجم التمويل فحسب بل وأيضاً بنمط النمو ذاته.

ولهذا نجد أنه من الخطأ الشائع الربط التلقائى بين ارتفاع معدل النمو وارتفاع معدل التضخم، فمعدل التضخم يرتبط طردياً بالتمويل بالعجز ويرتبط عكسياً بالتمويل بمدخرات حقيقية.

استقلال البنك المركزى:

لما كان البنك المركزى يستخدم عدداً من الأدوات فى توجيه وتحديد السياسة النقدية مثل سعر الخصم ونسبة الاحتياطى وعمليات السوق المفتوحة وإدارة الاحتياطيات الدولية والتدخل فى سوق الصرف لحماية العملة الوطنية، فإن هذه الأدوات تفقد فاعليتها إذا لم تستقل السياسة النقدية عن الحكومة، وإذا لم تعترف السلطة المالية والإنمائية باستقلال جهة التنفيذ وهو البنك المركزى. ولا نقصد بهذا الاستقلال المطلق، بل إن عملية تصميم وتنفيذ السياسة النقدية تقتضى التشاور المستمر المتبادل، ثم الاتفاق بين الحكومة والبنك المركزى. ففى كل مرحلة تتداخل البرامج والإجراءات النقدية مع برامج وإجراءات السياسة المالية والإنمائية ولا يكون أى قرار للحكومة أو البنك مستقلاً عن الآخر.

الواقع المصرى:

إذا تحدثنا عن القوانين المصرية التى تنظم أعمال البنك المركزى والجهاز المصرفى (القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥) نجد أن فكرة استقلال البنك المركزى واستقلال السياسة النقدية لا

تدخل فى رحاب الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذين القانونين. فهما يخرجان تحديد عرض النقود من اختصاص البنك المركزى، ويوكلان للحكومة تحديد عرض نقود البنكنوت. بل إن أحدهما (القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥) يعطى السيطرة لرئيس مجلس الوزراء على بنوك القطاع العام التى تشكل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفى. فبالإضافة إلى عدم استقرار المشرع على طبيعة اختصاص الوزير الذى يكون همزة الوصل بين محافظ البنك المركزى ورئيس مجلس الوزراء وهل هو وزير المالية أو الاقتصاد، نجد أن توزيع المشرع الاختصاصات بين البنك المركزى ووزير الاقتصاد ورئيس مجلس الوزراء جاء خالياً من أى منطق اقتصادىُ أو مؤسسى. وقد بلغ الاضطراب المؤسسى والتشريعى أقصاه فيما يلى:

- توزيع الرقابة على سوق الصرف الأجنبى بين محافظ البنك المركزى ومجلس إدارته ووزير الاقتصاد.
- اخضاع بنوك القطاع العام فى إدارتها وتنظيمها للحكومة ممثلة فى رئيس مجلس الوزراء.
- سلطة بنك الاستثمار القومى فى تجميع جزء هام من المدخرات القومية.

وهنا يصبح الحديث عن استقلال البنك المركزى فى تصميم وتنفيذ السياسة النقدية نوعاً من السراب. فالسلطة الفعلية لتشكيل الأوضاع النقدية تستقر فى أيدى الحكومة، وهذا يفسر كثيراً من المخاطر النقدية التى عرفها الاقتصاد الوطنى.

ولكى يضطلع البنك المركزى بمسئولية فى تصميم وتنفيذ السياسة النقدية لابد وأن يتحقق له الاستقلال التام بحيث تصبح السياسة النقدية قيداً على السياسة المالية كما أنه لابد من إلغاء بنك الاستثمار القومى.

ولا يتأتى هذا الاستقلال إلا من خلال:

- استقلال البنك المركزى تماماً عن الحكومة فى تحديده لعرض النقود بحيث يصبح هذا التحديد هو القيد الأساسى على برامج التنمية والانفاق القومى.
- أن تنتقل سلطة رئيس مجلس الوزراء على بنوك القطاع العام كاملة إلى مجلس إدارة البنك المركزى.

الدمج المصرفى

مأخوذة عن

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.
العدد الثانى/ المجلد الثالث والخمسون ٢٠٠٠.

أدى الاتجاه العالمى للتدويل والعولمة وتحرير التجارة فى الخدمات والتكتلات الاقتصادية إلى تسارع عمليات الاندماج بصفة عامة وعلى الصعيد المصرفى بصفة خاصة.

ولا يقتصر الاتجاه نحو الدمج على تقوية القدرة التنافسية أو العمل على فتح أسواق جديدة وتخفيض النفقات وزيادة الأرباح، بل إلى حتمية تقوية الكيانات المصرفية بفرض حدود دنيا لرؤوس الأموال ووضع ضوابط للحماية من المخاطر.

وهناك جهود ملموسة للتكيف مع هذه المستجدات فى البنوك المصرية والعمل على تنويع خدماتها المصرفية واستخدام التكنولوجيا الملائمة وتحسين الأساليب الإدارية والمؤسسية بما يسهم فى رفع كفاءة الأداء. وقد واكب ذلك استحداث كثير من القوانين والتشريعات بهدف تعزيز البيئة المصرفية.

ويعبر الدمج المصرفى عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدى الدمج إلى زوال المصارف المشاركة وظهور مصرف واحد له صفته القانونية المستقلة.

وقد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف. ولا يقتصر الدمج على حدود الدولة بل يتعداها إلى دول أخرى. وهناك أنواع مختلفة من الدمج المصرفى مثل الدمج طبقاً لمعيار طبيعة النشاط، وهو نوعان:

الدمج الأفقى: وهو الذى يتم بين بنكين أو أكثر يعملان فى نفس النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها.

الدمج الرأسى: وهو الذى يتم بين البنوك الصغيرة فى المناطق المختلفة والبنوك الكبيرة فى المدن الرئيسية أو العاصمة بحيث تصبح البنوك الصغيرة والفروع امتدادا للبنوك الكبيرة.

أما الدمج حسب معيار العلاقة بين أطراف العملية فهو ثلاثة أنواع:

الدمج التطوعى: وهو ما يتم بموافقة إدارة البنك المندمج وتعمل السلطات النقدية فى كثير من الدول على تشجيعه، فهو يحقق الحجم الاقتصادى

الأمثل للوحدات المصرفية ويجعلها قادرة على المنافسة.

الدمج القسرى: وتلجأ إليه السلطات النقدية كإجراء أخير لتنقية الجهاز المصرفى من البنوك المتعثرة أو التى على وشك الإفلاس.

وأخيراً الدمج العدائى: وهو ما تعارضه إدارة البنك المستهدف أى المدموج نظراً لتدنى السعر الذى يقدمه البنك الدامج أو لرغبتها فى الاستقلال.

مبررات الدمج المصرفى:

على الرغم من تنوع مبررات الدمج المصرفى عموماً إلا أن هناك مبررات عامة قد يتبناها أحد طرفى عملية الدمج أو كلاهما بصوره كلية أو جزئيه.

ولعل أهم تلك الدوافع هى:

١ - تحقيق مزايا وفورات الحجم سواء الداخلية أو الخارجية.

أما الوفورات الداخلية فتتمثل فى القدرة على تحمل تكلفة التطوير التكنولوجى والميكنة وتطوير الخدمات وتنوعها والدخول فى نطاق مستحدثات العمل المصرفى. هذا فضلاً عن إمكانية تطوير النظم الإدارية، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية للوحدة المصرفية. أما الوفورات الخارجية فتتمثل فى الحصول على شروط أفضل فى التعامل مع البنوك الأخرى سواء بالنسبة لحدود التسليف أو العمولات وغيرها الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف.

٢ - ضيق الأسواق وضرورة النمو والتوسع.

يعد التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها داخل الدولة أو خارجها من خلال عمليات الدمج من أفضل الوسائل للنمو والتوسع، خاصة فى حالة ضيق نطاق الأسواق المحلية(أو المنافسة - انخفاض القدرة على الادخار - عدم توافر فرص مناسبة للتوظف ...الخ) وتقييد عملية إنشاء البنوك الجديدة من قبل السلطات النقدية داخل الدولة.

٣ - مواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات الهيكلية التى شهدتها الأسواق المالية فى السنوات الأخيرة. فقد أدى اتجاه التحرر من القيود وحرية الحركة لأسعار الصرف والفوائد وتدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، وكذلك التوسع والابتكار فى أدوات العمليات خارج الميزانية وانتشارها فى الأسواق العالمية، إلى تقلبات هامة فى تلك الأسواق.

كذلك فإن تدويل الأعمال وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض وتشابك العلاقات بين أطراف التعامل وأدوات التعامل فى الأسواق جعل من السهل انتقال الاضطرابات المالية والأزمات عبر الحدود بين الأسواق، ومن مصرف لآخر عامة، والمصارف الصغيرة بصفة خاصة مما يعرضها للإفلاس.

٤ – ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها فى مجال العمل المصرفى. ويمثل أهم دعائم الوجود فى الأسواق المحلية والعالمية والقدرة على الاستمرارية والمنافسة التى لا تستطيع المصارف الصغيرة تبنيها بالشكل المطلوب فى ضوء ارتفاع تكاليف الاقتناء. ومن ثم يعد الدمج أحد وسائل خفض التكلفة وضمان الاستمرارية بالمواصفات التكنولوجية المطلوبة.

٥ – اتفاقية تحرير التجارة والخدمات وما تفرضه من أوضاع تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية.

٦ – حماية الجهاز المصرفى وسلامته وتفادى حدوث هزات مصرفيه تؤثر سلبياً على الثقة فيه.

٧ – الحاجة لدخول المصارف إلى بعض الأنشطة التى كانت محصورة فى المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل اقتحام مجال الوساطة المالية، والأدوات المالية الجديدة، وخدمات التأمين. لتتنوع بذلك قاعدة خدماتها وزيادة ربحيتها ورفع إمكانية الاستفادة من الفروع القائمة وقاعدة عملائها فى تقديم هذه الخدمات.

٨ – مواجهة حالة زيادة التمصرف والطاقة الفائضة فى بعض الأسواق المصرفية، مما يؤدى إلى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية فى هذه الأسواق وهدر الإمكانات والأعمال.

٩ – الوفاء بمتطلبات الملائمة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمصارف التى لا تتوافر فيها القدرة على تحقيق هذه النسبة.

مشكلات الدمج المصرفى:

يرفض بعض المصرفيين والاقتصاديين الدمج المصرفى لعدة أسباب منها:

–صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات العالمية. واحتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفى مما يترتب عليه غياب دوافع التجديد والتطوير فى الخدمة المصرفية. إلى جانب تحديد أسعار الخدمات المصرفية

بصوره مبالغ فيها. وأيضاً التخلص من أعداد كبيرة من العمالة المصرفية، والتأثير السلبى على نمط الإدارة وفقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق والفروع نظراً لإلغاء بعض فروع البنوك. وأخيرا، ارتفاع معدل الضرائب على الأرباح المصرفية نتيجة للدمج الذى يحقق زيادة الأرباح.

عمالة الأطفال

مأخوذة عن

تقرير عن التنمية افى لعالم ــ حول دخول القرن الحادى والعشرين ١٩٩٩/٢٠٠٠ البنك الدولى ٢٠٠٠

تعتبر مشكلة عمالة الأطفال من أهم المشكلات المثارة على مسرح الأحداث الدولية فيما يتعلق بحجمها ومدى تأثيرها المدمر على الأطفال والإجراءات التى يجب أن تتخذ لتجنبها.

ويشير تقرير البنك الدولى إلى أن حوالى ٢٥٠ مليون طفل فى الدول النامية ما بين ٥-١٤ سنة يعملون. منهم حوالى ١٢٠ يعملون بنظام الوقت الكامل وهم موزعون على النحو التالى:

- حوالى ٦١% منهم فى آسيا وحوالى ٣٢% فى أفريقيا وتستأثر أمريكا اللاتينية بنحو ٧%.

- كما يعمل حوالى ٧٠% من هؤلاء الأطفال فى نطاق أسرهم وبدون أجر.

-ويعمل أقل من ٥% فى قطاع التصدير والغالبية منهم فى المناطق الريفية فى النشاط الزراعى. أما الأطفال الذين يعيشون فى المدن فيعملون فى قطاع الخدمات أو الأعمال الحرفية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاملين الذكور من هؤلاء الأطفال أكبر من عدد الإناث. أما الاختلاف الأساسى بينهم فى العمل فهو أن الأطفال الذكور يمارسون أعمالاً منظورة مثل العمل فى المصانع بينما تقوم الإناث بأعمال المنزل غير مدفوعة الأجر أو كخادمات. وإذا أخذنا هذا الاختلاف فى الاعتبار نجد أن نسبة من يعملون من الذكور والإناث الأطفال متشابهة، ولكن تختلف كثافة العمل الذى يقوم به كل منهما. فبالنسبة للفتيات يكون وقت العمل أطول ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس للفتيات فى البلاد

النامية عن الذكور.

وإذا نظرنا إلى الواقع نجد أنه ليست كل عمالة للأطفال ذات آثار ضارة عليهم. فعلى سبيل المثال نجد الأطفال الذين يعيشون مع أسرهم في بيئة مستقرة أو في ظل حماية ذويهم يستطيعون الجمع بين التعلم والعمل فهم يتلقون تعليماً غير رسمي وفي نفس الوقت يتدربون على العمل، ويساعدهم الأجر الذى يحصلون عليه في العمل على الانتظام في الدراسة.

ولكن هناك أنواعاً معينة من العمالة يمارس فيها الأطفال أعمالهم تحت ظروف بالغة السوء مثل الدعارة والأعمال القهرية واستعباد الأطفال، مما تعتبر مدمرة لصحة هؤلاء الأطفال سواء من الناحية الفيزيائية أو العقلية.

ويلاحظ انخفاض معدل مشاركة الأطفال في قوة العمل مع زيادة معدل الناتج الفردى، فبينما يعمل حوالى نصف عدد الأطفال في المناطق الفقيرة فإن أعدادهم تبدأ في الانخفاض بسرعة عندما يصل معدل الدخل الفردى إلى حوالى ١,٢٠٠ دولار. كذلك تجنح ظاهرة عمالة الأطفال إلى التضاؤل مع ارتفاع معدل القيد في التعليم ومع تحسن نوعية المدارس، رغم أن الاختلافات بين الدول كبيرة في هذا المجال.

ولكن من يعارضون عمالة الأطفال يستندون إلى أسس اقتصادية قوية منها عدم تنمية مهارات هؤلاء الأطفال عندما يخرجون إلى مجال العمل في سن صغيرة ولفترات طويلة مما لا يمكنهم من الحصول على أجور عالية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع من خلال عمل هؤلاء الأطفال في سن مبكرة يفقد رأس المال البشرى الذى يحتاجه عندما يصل الأطفال لمرحلة البلوغ وتنخفض معدلات إنتاجيتهم مما يعوق النمو الاقتصادى للدولة.

ولذلك هناك عدة مقترحات لتخفيض عمالة الأطفال لابد وأن تنفذ مجتمعة مع بعضها وهى:

١- **تخفيض الفقر**، وهو أهم أسباب العمالة الضارة بالأطفال حيث تعتمد الأسر الفقيرة في دخلها على أجور هؤلاء الأطفال بشكل جوهرى. ورغم أن تخفيض الفقر هو عملية طويلة الأجل إلا أن برامج تحسين دخول

الفقراء وإزالة عوائق تكوين سوق رأس المال وتوفير الأمان يمكن أن يخفض حجم عمالة الأطفال فى الزمن القصير.

٢- **تعليم الأطفال**، فلاشك أن ارتفاع معدلات القيد فى المدارس الابتدائية يخفض من عمالة الأطفال إلى جانب ذلك لابد من تسهيل انتظام الأطفال فى المدارس مع ممارسة العمل وخاصة فى المناطق الريفية بحيث لا تتعارض فصول الدراسة مع موسمية العمل الزراعى.

٣- ومن جهة أخرى فإن **تخفيض تكلفة التعليم من خلال الإعانات ومدفوعات الدعم المباشر**، وتعميم التغذية فى المدارس يعتبر من أهم الدوافع المشجعة على التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس هذا إلى جانب تقديم خدمات فصول محو الأمية وتقديم الإيواء ليلاً لهؤلاء الأطفال.

٤- **العمل على التوعية بالأخطار التى يواجهها هؤلاء الأطفال**، وبمدى الخسائر التى ستعود على رأس المال البشرى من جراء هذه العمالة وبذل مزيد من الجهود من جانب اتحادات العمال والمجتمعات المدنية لتخفيض هذه العمالة.

٥- **وضع التشريعات التى تنظم عمالة الأطفال موضع التنفيذ**، وذلك بالتركيز على إصدار تشريعات تحمى الأطفال من الأعمال القاسية وغير المحتملة التى يجبرون على القيام بها.

ولقد تبنت منظمة العمل الدولية ميثاقاً جديداً عام ١٩٩٩ يهدف لنبذ أشكال العمالة السيئة مثل الدعارة والأعمال القهرية واستعباد الأطفال وكذلك الأعمال الخطيرة غير المشروعة. كما قدمت مقترحات كثيرة لتخفيض عمالة الأطفال تتضمن عقوبات تجارية ومقاطعة المستهلكين والوثائق الاجتماعية ..... الخ.

كذلك اتخذ البنك الدولى عدة خطوات لتخفيض العمالة الضارة بالأطفال من خلال الجهود المستمرة لتخفيض الفقر وبرنامج عمالة الأطفال عام ١٩٩٨ الذى يقدم التجارب الدولية لخبراء العمل فى مجال تخفيض هذه العمالة وما تقدمه الأكاديميات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أيضاً فى هذا الشأن.

نقص السيولة فى الاقتصاد المصرى

مأخوذة عن

عبد الفتاح الجبالى
مشكلة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى
الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٠

مع ارتفاع نبرة الحديث عن أزمة السيولة فى الآونة الراهنة تشتت الآراء والمواقف الخاصة بالأزمة، وهو ما زاد من تفاقمها وأصبح من الصعب وضع برنامج للإصلاح دون تشخيص للواقع الاقتصادى المعاش بأبعاده المختلفة بغية الوصول إلى وضع الأطر السليمة التى تخرجنا منها.

وإذا عرفت السيولة بأنها القدرة على الوفاء السريع بالالتزامات المالية فإننا يجب التفرقة بين حالتين:

السيولة على المستوى القومى ككل وتقاس بعدة أساليب أهمها المعروض النقدى أو السيولة النقدية (م٢). والسيولة على صعيد الجهاز المصرفى.

فعلى المستوى القومى تشير الإحصاءات إلى نمو السيولة المحلية والمعروض النقدى، أما المستوى المصرفى فهناك نقص فى السيولة الأمر الذى أثر بشدة على هذه المسألة، وساهم فى زيادة الركود فى المجتمع والذى برز من خلال ارتفاع سعر فائدة الانتر بنك إلى ١٧% فى بعض الفترات. هذا فضلاً عن ازدياد حالات الإفلاس التى وصلت إلى ٦٢٥ حالة عام ١٩٩٩ كما ارتفعت قيمة الكمبيالات المخصومة من ٣٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦ حتى وصلت إلى ١٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وقد علل البعض أسباب الأزمة بآراء جانب الصواب كثيراً منها:

– تحجيم الائتمان المصرفى للقطاع الخاص مما أثر بدوره على النشاط الخاص. وهو أمر غير صحيح إذ تشير الدلائل الإحصائية إلى زيادة حجم الائتمان النقدى حيث وصل الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠٠٠ إلى ٢٨٦,٤ مليار، كما وصل نصيب القطاع الخاص إلى ١٦٢ مليار فى نفس الفترة.

– قيام الحكومة بطرح المزيد من أذون الخزانة دونما سبب يذكر. ولا يوجد دليل إحصائى على هذا القول بل

تشير الإحصاءات إلى تراجع رصيد الأذون من ٣٨ مليار فى نهاية يونيو ١٩٩٨ إلى ٢٥,٦ مليار فى نهاية يونيو ١٩٩٩ واستقر عند هذا المستوى عام ٢٠٠٠.

- أضف إلى هذا أن السندات الحكومية لم تتجاوز الخمسة مليارات إذ ارتفعت من ٣٥-٤٠ مليار ــ هذا إلى جانب أسباب أخرى كثيرة وغير منطقية.

- فإذا سلمنا بصحة ما سبق نجد أن السبب الأساسى فى المشكلة يشير إلى وجود احتجاز للأموال فى مكان ما تم إخراجها عن التداول فى الأسواق. وهنا تبرز الأسباب الحقيقية للأزمة وهي تكمن فى السياسات الحكومية التى اتبعت فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى وتركزت على إصلاح الأوضاع المالية والنقدية دون العوامل الأخرى.

ويشير المؤلف فى هذا الصدد إلى أربعة أسباب جوهرية هى:

أولاً: نمط الاستثمار المحلى (العام والخاص): والذى ركز على استثمارات طويلة المدى مثل مشروعات توشكى وخليج السويس وشرق التفريعة وغيرها بينما أهمل مد يد العون للصناعات القائمة وخاصة الغزل والنسيج. أما الاستثمار الخاص فتركزت الاستثمارات طويلة الأجل على الاستثمار العقارى الذى يلبى طلباً محدوداً للغاية، مما أدى إلى زيادة المخزون الراكد بالأسواق. كما أن الاستثمارات الخاصة تميزت بالعشوائية أكثر من كونها استثمارات جادة قائمة على دراسات جدوى حقيقية.

ثانياً: أوضاع ميزان المدفوعات المصرى: فلقد تحول الفائض الذى تحقق فى منتصف التسعينات إلى عجز وصل لنحو ٣,٠٢٥ مليار دولار فى العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ كنتيجة أساسية لتفاقم العجز التجارى وتناقص الأموال الأجنبية القادمة للاستثمار فى داخل البلاد.

ثالثاً: زيادة الدين المحلى: فقد وصل إلى ٢٤٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٠ كنتيجة لازدياد عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد أدى ارتفاع مستوى الدين العام إلى زيادة أسعار الفائدة خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات مما زاد وطأة عبء الدين على الموازنة العامة للدولة، حيث وصل

إجمالى خدمة الدين المحلى إلى ٢٥,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٩، وأصبحت خدمة الدين العام تلتهم نحو ٢٥% من الإيرادات العامة للدولة.

وهنا برزت قضية عجز الموازنة مما يؤدي لامتصاص قدر كبير من المدخرات ومن ثم حجب أموال كان من الممكن أن تتاح للاستثمار.

وهناك عدة إجراءات وسياسات يجب اتباعها للخروج من المأزق:

١- **السياسة المالية:** فلابد أن يكون هناك تنمية حقيقية تسمح باتساع الطاقة الضريبية لسداد الدين المحلى وعجز الموازنة وتحسين تخصيص الإنفاق العام وتحديد حجمه الأمثل ليحقق الأهداف المنشودة، فلا يقتصر دوره على علاقته فقط بالعجز بل بمدى مساهمته فى خلق فرص عمل جديدة، ورفع معدلات الاستثمار، وتغيير هيكل الإنتاج القومى. ولذلك يصبح من الضرورى القيام بعملية إصلاح جذرية من خلال ضبط وترشيد الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

٢- **السياسة النقدية:** يجب أن تتخذ سياسة نقدية سليمة تساند أفضل مسارات التنمية قابلية للاستمرار والحد من التقلبات الدولية حول مسارات النمو المختارة. أى الانتقال إلى عملية أكثر تعقيداً وهى الإصلاح الهيكلى من خلال إزالة العقبات أمام الاستثمار الجاد والمنتج ورفع الإنتاجية والتوسع فى طاقاتها، وهو ما يستلزم وجود نمو صناعى وزراعى يلبى الطلب المحلى.

٣- **القطاع الخاص:** التركيز على دور القطاع الخاص فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى تستلزم قطاعاً خاصاً قوياً وفعالاً على الساحة الاقتصادية. يتمحور دوره فى الاستثمار الجاد والبعد عن العشوائية، مع ضمان الحكومة لكفاءة آلية السوق والتخطيط الاستثمارى السليم.

٤- **الإسراع بعملية الخصخصة:** بهدف الاستفادة من عائد بيع الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام فى تنشيط الاقتصاد القومى من خلال سداد الدين المحلى. فتخفيض عبء الدين العام على الموازنة يؤدى لتوجيه الموارد إلى القطاعات الأكثر فائدة مثل التعليم والصحة، وهو فى حد ذاته استثمار جيد للأموال وخطوة جادة على طريق التنمية.